



قضية ومحام

«قانون الإقامة»

المحامي عبدالرحمن الهويشل

إعداد: عبد الكريم أحمد

إذن من وزارة الداخلية بذلك. ما أبرز الإيجابيات القانونية التي يشتمل عليها هذا القانون؟

● تضمنت التعديلات نصوص مواد قانونية واضحة تجرم «تجارة الإقامة»، بالإضافة إلى أن هذه التعديلات ستسهم بشكل كبير في خفض نسب العمالة الوهمية والعمالة السائبة والمخالفة لنظام قانون الإقامة في دولة الكويت، ما سيسهم في خلق بيئة عمل مناسبة للعمالة المستحقة باعتبارها تعمل بشكل قانوني.

ما مدى إمكانية أن يلغي هذا القانون ظاهرة تجارة الإقامة؟

● سيسهم هذا القانون في الحد من هذه الجريمة والتقليل منها بشكل ملحوظ، كون أن العقوبات المترتبة على تجارة الإقامة تصل إلى الحبس خمس سنوات والغرامة عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما أن الأجنبي الذي يتم إنبات تحصله على تصريح إقامة من تجار الإقامة تصل عقوبته إلى الحبس سنة والغرامة ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ما نصيحتك لأصحاب العمل والشركات والعمال لتجنب تعرضهم للمساءلة بهذا القانون؟

● يجب على الكفيل إخطار الجهة المختصة في وزارة الداخلية بترك العامل المنزلي أو من في حكمه لعمله خلال أسبوعين من ذلك، ويجب على أصحاب الشركات إخطار الجهات المختصة في الوزارة عند انتهاء خدمة الموظف أو العامل أو تركه للعمل، وذلك خلال أسبوعين من الانتهاء أو تركه العمل، كما يجب على أصحاب الشركات الحرص على عدم تشغيل أو إيواء أي عامل أجنبي مخالف لقانون الإقامة، سواء كانت إقامته منتهية أم سارية.

كما يتعين على كل مقيم في دولة الكويت أن يتقدم إلى الجهة المختصة في وزارة الداخلية خلال مدة 4 أشهر للإبلاغ عن كل مولود يزرع به في الكويت للحصول على ترخيص بإقامته، كما يجب على المقيمين عدم تقديم أي مال أو منفعة أو وعد للحصول على إقامة تجنباً لوقوعه تحت طائلة التجريم. كما أنه يجب على الأجنبي في حال انقضاء مدة إقامته أو رفض طلب تجديدها مغادرة الكويت ما لم يرضخ له بإقامة جديدة.

صدر أواخر شهر نوفمبر الماضي مرسوم بشأن قانون إقامة الأجانب المتضمن تعديلات تشريعية تهدف إلى القضاء على المخالفات والظواهر السلبية المتعلقة بإقامة الأجانب في البلاد.

«قضية ومحام» استضافت المحامي عبدالرحمن الهويشل للحديث عن القانون الجديد ومدى إمكانية محاربه هذه الظواهر والتي من أبرزها «تجارة الإقامة»، فكان هذا الحوار:

حدثنا عن الميزات التي تضمنها قانون الإقامة الجديد.

● لم يكن هناك نص قانوني واضح يجرم «تجارة الإقامة»، التي كانت تشكل ثغرة قانونية، حتى جاءت التعديلات على قانون الإقامة لتسد هذه الثغرة، حيث وضع لها المشرع فصلاً كاملاً بالقانون يتضمن الجرائم والعقوبات المترتبة على مخالفة قوانين إقامة الأجانب، وقد حدد القانون الجديد الاختصاص بالتحقيق في هذه الجرائم للنيابة العامة، سواء أكانت الجريمة المترتبة فيها جنائية أم جنحة.

ما أبرز المخالفات والعقوبات التي حددها القانون الجديد؟

● تفاوتت مدد الحبس في القانون الجديد من ستة إلى خمس سنوات لكل من يرتكب جريمة متعلقة بمخالفة قانون إقامة الأجانب، وتحديدًا في حال ارتكاب جريمة «تجارة الإقامة»، في حين تراوحت الغرامات فيها بين ألف وعشرة آلاف دينار لكل من يخالف القانون ذاته، ونشير إلى أنه تم تشديد العقوبة على الموظف العام الذي يستغل وظيفته في الاتجار بالإقامة فجعلها مضاعفة بالنسبة له.

ومن الضروري أن نشير إلى أن القانون الجديد سمح للعمالة المنزلية بالبقاء خارج البلاد 4 أشهر متوالية، فإذا زادت على ذلك سقطت بالإقامة حتى وإن كانت صالحة لمدة أطول، أما بالنسبة لباقى المقيمين - عدا أبناء الكويتية وملاك العقارات ومن حصل على الإقامة بصفته مستمرا - فعليهم عدم البقاء خارج الكويت لمدة تزيد على 6 أشهر متوالية والإسقاط حقهم بالإقامة المخصص لهم بها، ويمكن لمن لديه ظرف قاهر يمنعه من العودة خلال المدة المحددة أن يحصل على



دوريات خفر السواحل تعقب طراد فور دخوله المياه الإقليمية



المتهمون وأمامهم المضبوطات من المواد المخدرة

بعد رصد طراد مشبوه عبر المنظومة الرادارية .. والمخدرات تقدر قيمتها السوقية بـ 500 ألف دينار

## إحباط تهريب 125 كيلو حشيش وحبوب بواسطة 3 وافدين



الطراد المشبوه بعد توقيفه

أعلنت وزارة الداخلية أن رجال الإدارة العامة لخفر السواحل ضبطوا ما يزيد على 125 كيلو حشيش وحبوب لاريكا وكابتي بحوزة 3 وافدين، مشيرة إلى أن المضبوطات تقدر قيمتها السوقية بنحو نصف مليون دينار. وذكرت الوزارة في بيان صادر عنها «في عملية نوعية، وجهت الإدارة العامة لخفر السواحل ضربة لمحاولات تهريب المخدرات إلى البلاد، حيث تمكنت من إحباط محاولة تهريب عبر المياه الإقليمية وضبطت كمية من المواد المخدرة حاول 3 أشخاص من الجنسية الإيرانية تهريبها إلى البلاد وعثر بحوزتهم على نحو 125 كيلو حشيش و9 أصابع حشيش و8 شرائط لاريكا و5 أكياس حبوب كبتي، تقدر قيمتها السوقية بنحو 500 ألف دينار».

وأضاف البيان «أطلقت العملية الأمنية بعد رصد الطراد المشبوه عبر المنظومة الرادارية المتطورة حيث تم تتبعه بدقة عالية، وعلى الفور تحركت دوريات خفر السواحل بسرعة لاعتراضه فور دخوله المياه الإقليمية، وتم محاصرته واستيقافه، وضبط ثلاثة مهربين من الجنسية الإيرانية بحوزتهم الكمية المهربة، وتمت إحالة المتهمين والمضبوطات إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم».

وأكدت وزارة الداخلية أن منتسبي خفر السواحل يشكلون درعا أمنيا منيعا ضد أي محاولات لاختراق المياه الإقليمية أو تهريب المنوعات، مشددة على أن أي محاولة للمساس بأمن الكويت ستواجه بيد من حديد، وأن أجهزتها الأمنية متاهية ومستعدة على مدار الساعة لحماية البلاد من كل من تسول له نفسه العبث بأمنها واستقرارها.

إسعاف اثنين كانا برفقة قائدها إلى «العدان» و«الرازي»

## انقلاب مركبة في محمية أم قدير تكشف عن سلاح ناري

المحظورة التي يخشى على كائنات برية بها من اصطباها. وشدد المصدر على ضرورة تجنب الدخول أو الاقتراب من مواقع بعينها، حيث تضع الدولة علامات تحذر من الاقتراب منها أو الدخول إليها أو تصويرها.

وكدمات تم نقله إلى مستشفى العدان، فيما الشاب الثالث لم تلحق به إصابات. وقال المصدر: لدى تفتيش المركبة عثر بداخلها على سلاح ناري يرجح أن يكون سلاح صيد بدون ترخيص. وأضاف أن ارتياد المحميات الطبيعية يحتاج إلى إذن لكونها من المناطق

عبدالله قنيص

تحفظ رجال شرطة البيئة على شاب كويتي على خلفية دخوله وآخرين، يتلقيان العلاج، إلى محمية أم قدير، بتبهمتي حيازة سلاح ناري والدخول إلى منطقة محظورة.

إخماد حريق التهم مركبة قبل الإفطار على الدائري السادس

## فتح تحقيق إثر وفاة شخص في حريق شقة بـ «الجليب»



... وتبدو التياران مستعرة داخل المركبة



رجل إطفاء يخمد الحريق الذي أدى إلى التهام المركبة

محمد الجلاهمة

خلال سيره على طريق الدائري السادس السريع مقابل منطقة جليب الشيوخ. وكان بلاغ ورد أمس وتحديداً قبل موعد الإفطار إلى غرفة عمليات الإطفاء يفيد باندلاع حريق في سيارة على طريق الدائري السادس. وعلى الفور، توجه رجال إطفاء مركز جليب الشيوخ والعارضية إلى موقع البلاغ، حيث تبين أن سيارة دفع رباعي اندلعت بها النار خلال سيرها على الطريق. وقد استطاع قائدها التوقف والنزول منها دون أن يصاب بأذى، وعليه تم إخماد النار من قبل رجال الإطفاء، باستخدام الفوم، فيما يباشر رجال المرور تسهيل حركة المرور.

توفي شخص إثر حريق بشقته في منطقة جليب الشيوخ صباح أمس، وقالت قوة الإطفاء في بيان عنها إن بلاغا ورد عن حريق بمنطقة الجليب، ليتم الإيعاز إلى رجال مركزي الصمود والعارضية، حيث تمكنوا من إخماد حريق اندلع في شقة بمنطقة الجليب، مشيرة إلى أن الحريق أسفر عن تسجيل حالة وفاة، حيث تركت الجثة إلى الطب الشرعي. وتم تسليم الموقع للجهات المختصة وفتح تحقيق في الواقعة.

من جهة أخرى، أنقذت العناية الإلهية قائد سيارة دفع رباعي بعد احتراق سيارته

## دوريات «الأمن العام» لتأمين المصلين

الأسواق والمناطق التجارية التي تشهد حركة كبيرة من الناس خاصة خلال فترتي الإفطار والسحور، وكذلك في أماكن العبادة، نظرا لتزايد الإقبال على المساجد لأداء صلاة التراويح، ولضمان سلامة المصلين.

وأكد المصدر أن الأمن العام من أبرز القطاعات الأمنية التي تسهم في حفظ الأمن والوقاية من الجريمة.

منصور السلطان

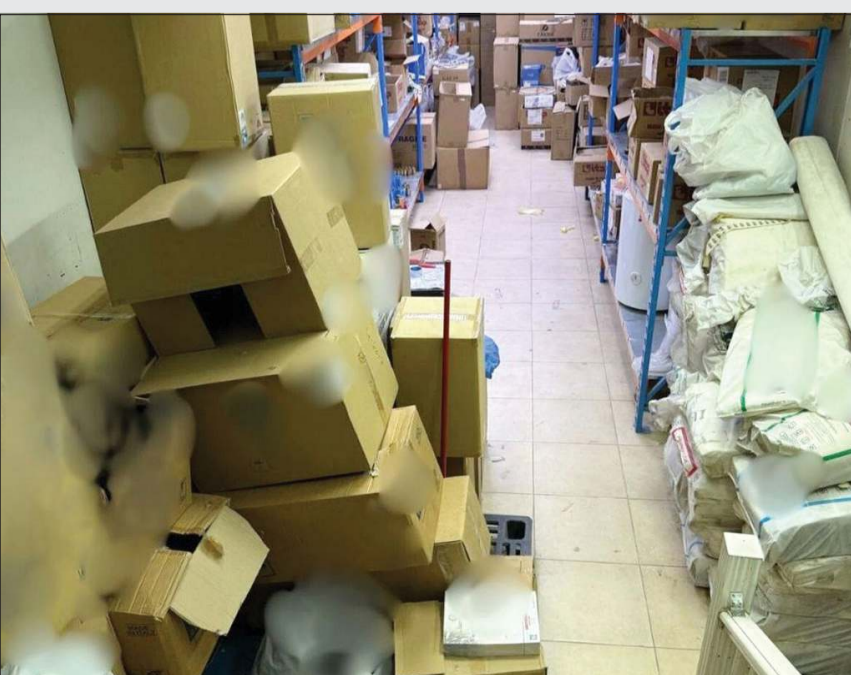
حدد مصدر أمني دور قطاع الأمن العام خلال شهر رمضان المبارك، مشيراً إلى أن القطاع يقوم بتكثيف الانتشار الأمني عبر دوريات راجلة ونقاط ثابتة وأخرى متحركة لضمان سلامة المواطنين والمقيمين، مشيراً إلى أن أبرز مهامه تأمين الأماكن العامة، والنواجد في

## اتهام شركة مقاولات بتزوير تعاقدها بـ 17 ألف دينار في العاصمة

مؤكداً أن الشركة قامت بتزوير توقيعها على العقد الذي لا يعلم عنه شيئاً حسب تأكيدها. وبسؤال المبلغ عما إذا كانت لديه أي علاقة بالشركة المدعية، قال إنه تواصل معه بهدف أعمال إنشائية ولكنه لم يوقع معهم أية عقود. هذا، وتمت إحالة العقد محل النزاع بين المواطن والشركة إلى خبراء الألة الجنائية لمعرفة حقيقة ادعاء المواطن أنه لم يبرم عقداً أو وقع على عقد مع الشركة.

عبدالله قنيص

ووجه محقق أحد مخافر العاصمة باستدعاء مدير شركة مقاولات وهو وافد للتحقيق معه في بلاغ تزوير. وقال مصدر أمني إن مواطناً في العقد الخامس أبلغ بأنه فوجئ برفع دعوى قضائية تفيد بعدم التزامه بتزوير تعاقده مع شركة المقاولات بقيمة 17 ألف دينار،



بعض المباني غير ملتزمة باشتراطات السلامة

## «الإطفاء»: حملة تفتيشية تسفر عن تحرير مخالفات لمنشآت ومبانٍ لم تستوفِ اشتراطات الوقاية من الحريق

نفذت قوة الإطفاء العام حملة تفتيشية صباح أمس استهدفت عدداً من المباني والمنشآت للتحقق من مدى التزامها باشتراطات السلامة. وقال بيان صادر عن قوة الإطفاء أن الحملة تأتي في إطار جهودها المستمرة لتعزيز السلامة والوقاية من الحرائق، وقد أسفرت الحملة عن رصد وتحرير عدة مخالفات، بحق منشآت ومبانٍ لم تستوفِ الاشتراطات المعتمدة من قبل قوة الإطفاء العام. وأكدت في ختام بيانها أن هذه الحملات في إطار حرص القوة على تطبيق معايير السلامة والحد من المخاطر حفاظاً على الأرواح والممتلكات.



جانب من تحرير المخالفات